مسودة الدستور وزعت في بغداد

ابتداءً من يوم السبت الماضي باشر وكلاء الحصص التموينية توزيع نسخ مسودة الدستور العراقي على المواطنين في بغداد والتي سيجري الاستفتاء عليها في ١٥ تشرين الاول.

وقال ابراهيم حسن البهادلي (٤٩ عاما) احد وكلاء توزيع مواد البطاقة التموينية في حي الكرادة "اول ما يسأله الرجال وخاصة كبار السن عند وصولهم هو عن الدستور".

واضاف "لقد تسلمنا نسخ الدستور في علب مغلقة معزولة عن الحصة التموينية وبعدد العائلات التي تتسلم الحصة التموينية".

واوضح "لقد تسلمنا نسخة الدستور يوم الخميس الماضي مع الحصة التموينية لشهر تشرين الاول والناس متلهفون لمعرفة ما يحتويه دستورهم، خاصة الرجال اما النساء فهن يتطلعن الى المواد الغذائية اكثر من الدستور".

وقال ابو حسن (٥٥ عاما) المدرس المتقاعد وهو يتصفح كراس الدستور "غالبية اهالي الكرادة يعانون من جرائم النظام السابق وكانوا محرومين من الحقوق الدستورية".

واضاف "ساصوت بنعم على هذا الدستور حتى لو لم يلب كل طموحاتنا ولكنه بداية وخطوة كبيرة لخدمة اجيال العراق الجديد".

ويأمل المسؤولون انجاز عملية التوزيع وتسليم العراقيين خمسة ملايين نسخة من الدستور قبل ١٥ تشرين الاول.

وقال مسؤول رفيع المستوى يعمل على عملية التوزيع التي تشرف عليها الامم المتحدة "في الايام القليلة القادمة ستتوسع العملية (التي بدأت في بغداد) لتمتد الى بقية المحافظات"العراقية.

واعتبر ان توزيع خمسة ملايين نسخة امر صعب تحقيقه ولاسيما "بسبب ضيق الوقت الباقي". واضاف "قد نصل الى توزيع ٣،٥ ملايين" نسخة باللغة العربية ومليون باللغة الكردية ٤٠٠ الف نسخة باللغتين السريانية والتركمانية.

المركز العراقي المستقل لمراقبة الانتخابات سيراقب الاستفتاء بالتعاون والاشتراك مع المجلس العراقي للسلم والتضامن

بغداد / الدستور الجديد

سيقوم المركز العراقي المستقل لمراقبة الانتخابات بالتعاون والاشتراك مع المجلس العراقي للسلم والتضامن بمراقبة الاستفتاء الذي سيجري في ٢٠٠٥/١٠/١٥ عبر مراقبيه الذين حصلوا على هويات المفوضية العليا للانتخابات جاء ذلك في بيان صحفي أصدره المركز حصلت جريدة (الدستور الجديد) على نسخة منه، وتمنى المركز أن يتصف الاستفتاء بالاستقلالية والنزاهة والشفافية وأن تراعي المفوضية تقرير المركز عن الانتخابات وتجاوز الأخطاء

الدستور الجديد

لعراق ديمقراطي اتحادي

العدد(٤) الثلاثاء (١١) تشرين الاول ٢٠٠٥

كلمات أخيرة ما قبل التصويت

وزع الدستور الدائم على المواطنين مع البطاقة التموينية أخيراً، ومع ذلك يبدو أن الزمن أسرع من عملية التوزيع، إن عملاً مهماً مثل هذا تم على الحافات الزمنية، وهو أمر يثير الاستغراب. وقد اتصل بنا مواطنون عديدون يطالبون بحقهم في الحصول على نسخة من الدستور بسرعة، ونحن بدورنا نناشد المسؤولين بالإسراع في التوزيع، وإيصال الدستور إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين في .هذه الفترة القصيرة المتبقية على يوم التصويت في ٢٠٠٥/١٠/١٥

هذه المطالبة لا تهمل الظروف المعقدة التي أحاطت بإنجاز مسودة الدستور، وبالتالي تأخر طباعتها وتأخر توزيعها.. لكن كل هذا لا يمنع أيضاً من الانتباه إلى أن قطاعاً كبيراً من المواطنين العراقيين اتيح له التعرف، بشكل يكاد مفصلاً، على أهم بنود الدستور ومواده وعقده الأساسية، من خلال الصحافة والفضائيات.

لم يكن الإعلام، عبر أهم مؤسساته، بعيداً عن التجاذبات والنقاشات والاجتماعات التي أدت إلى إخراج مسودة الدستور بالصورة التي خرجت بها.. وبهذا وفرت أجهزة الإعلام متابعة،.كادت تكون يومية، للعملية الدستورية، سمحت للمواطنين بالتوفر على فهم شامل لمسودة الدستور، وقبل هذا وفرت للمواطنين مادة تثقيفية حول اهمية الدستور في تنظيم حياة ديمقراطية عادلة لعراق جديد.

هذا هو العدد الأخير من "الدستور الجديد" التي سعت إلى تقديم إسهامتها في الصلة بين القراء والدستور.. لم تكتف "الدستور الجديد" بدور التعريف والتثقيف بتطورات كتابة الدستور وتوجهها إلى يوم الاستفتاء، يوم السبت القادم الخامس عشر من تشرين الأول الحالي. لقد أسهمت (الدستور الجديد) بدور نقدي، هو جزء أساس من مهمات العمل الصحفي والإعلامي في مواكبته الحدث وإسهامه في صنع هذا الحدث.

ولعل مثل هذا الدور، نهض به الكثير من الجهات الإعلامية الجادة في العراق، وأحياناً في خارجه.. ونجحت هذه الأدوار في أن تكون وسيلة مهمة للمواطنين في التعرف على بنود دستورهم وفقراته ومواده، وفي مراقبة التطور الذي رافق عملية إنجاز المسودة.

ولكن، برغم كل هذا، لابد من الانتباه إلى أهمية أن تكون للمواطن نسخته من المسودة. لابد من قراءة حرة تسمح لهذا المواطن .باتخاذ قراراته من دون تأثير إعلامي أو سياسي، وهذا هو الهدف من مبدأ توزيع المسودة على المواطنين بعد طبع ملايين النسخ منها. وهذا ما يفرض على وزارة التجارة عبر شبكة وكلائها في عموم العراق وعلى المجالس البلدية والمختارين الإسهام بشكل متعاون ومكثف وسريع لتأمين إيصال نسخ المسودة إلى المواطن الذي يحتاجها من أجل قراءة حرة للدستور.

نشير في النهاية إلى أن هذا العدد من (الدستور الجديد) سيكون العدد الأخير.. فيوم التصويت سيحسم الموقف، ولا تعود للكلمات غير أهمية الذكرى والتوثيق.

2 الدين في مسودة الدستور الدائم

3 الدستور منع العنف والتعسف ضد المراة

4 احاديث وآراء التقطت من الشارع

في استطلاع شعبي للرأي

٨٨٪ من العراقيين سيصوتون للدستور و٧٧٪ يقرون بأهمية دور المرأة في الحياة السياسية و٧٢٪ يريدون الأمن أولاً

بغداد / الدستور الجديد

كشف استطلاع للرأي أجراه التجمع الثقافي في شارع المتنبي أن ٨٨٪ من العراقيين سيصوتون لمصلحة الدستور. وأن المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى الممارسة الديمقراطية في ظل نظام تعددي، وأن يعتمد الاستفتاء كأساس لهذه الديمقراطية فيما لا تتجاوز نسبة معارضيه ١٢٪.

وعبر أفراد العينة التي اعتمدها الاستطلاع وشملت ٨١٦ شخصاً عن قناعتهم بدور المرأة في البناء الاجتماعي والسياسي وتخصيص نسبة تمثيل لها في مجلس النواب. ودان جميع أفراد العينة العمليات الإرهابية وقالوا: إن إرهابيين انتظموا في شبكات من عدة أطراف تجمعهم الجريمة المنظمة وفلول حزب البعث والإرهاب الدولي هم الذين ينفذونها.

وفي أدناه أهم نتائج الاستطلاع وتفاصيل عن العينة المعتمدة ومستوياتها:

تحت شعار (اشترك في رسم وتحديد ملامح وجه بلادك من خلال حقك الكامل في حرية التعبير عن رأيك) قام مركز الدراسات والبحوث بالتجمع الثقافي في شارع المتنبي بإجراء استطلاع محلي للرأي العام العراقي حول مستقبل العراق الجديد. والتصويت على مسودة الدستور ودور الفرد العراقي في بناء عراق مدني ديمقراطي موحد، وبلغ عدد المشاركين في الاستطلاع (٨١٦) شخصاً. وتعددت مستويات ووظائف وأعمار المشاركين إذ كان عدد الذكور (٦٧٣) وعدد الإناث (١١٤). وتباين التحصيل الدراسي للمشاركين فكان عدد حاملي شهادة الدكتوراه (١٣) شخصاً وعدد حاملي شهادة الماجستير (٣٤) شخصاً والبكالوريوس (٢٩٩) والدبلوم (١٥٣) والإعدادية (١٥٨) والمتوسطة (٩٦) والابتدائية (٦٢) أما من ناحية وظائف ومهن المشاركين فكانت متنوعة ومتعددة فكان عدد العاطلين عن العمل (٥٩) شخصاً، وكسبة من حرفيين وعمال وفلاحين وسواق وأصحاب (بسطيات) صغيرة عددهم (١١٠)، وموظفين في القطاع العام (١٨٤)، ومتقاعدين مدنيين وعسكريين (٣٨)، وطلاب متوسطة وإعدادية وجامعات (١١٢)، ومن المهن الأهلية التي شملت الأطباء والصيادلة والتجار والفنانين والصحفيين والموسيقيين والمهندسين والمحاسبين بلغ العدد (٣١٣) شخصاً.

في السؤال الأول حول رأي المشارك بالتصويت لمسودة الدستور بنعم أو كلا وفق جدول أعد للإجابة، فكشف الاستطلاع أن ٨٨٪ من العراقيين سيصوتون لمصلحة الدستور يوم الاستفتاء فيما لا تتجاوز نسبة معارضيه ١٢٪.

وأعرب ٧٧٪ من العراقيين عن قناعتهم بدور المرأة العراقية في بناء وطنها الجديد وحجم أهميتها بالمستقبل بعد أن عانت من الظلم السياسي والاجتماعي في العهود السابقة باعتبار دورها أساساً في التمثيل الانتخابي وتخصيص نسبة تمثيل لها في مجلس النواب. وكشف الاستطلاع أن ٥١٪ من العراقيين يعتقدون بأن العمليات الإرهابية شبكات منظمة ومتكاملة متكونة من عدة أطراف جمعتهم الجريمة والإرهاب الدوليين متكونة من فلول البعث وعناصر أجنبية إضافة إلى عصابات الجريمة من لصوص وقطاع طرق تدخل في الاعتداء على الأبرياء وعلى المنشآت المدنية وأمن العراقيين.

وأيد ٥٣٪ من المشاركين ما ورد في المادة (٢) من مسودة الدستور التي نصت على ان (الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع).

فيما لا يؤيد ذلك ٢٧٪ من المشمولين والنسبة الباقية بلا رأي.

ورأى ٨١٪ أن مسودة الدستور منصفة للأقليات فيما رأى ١٩٪ من المشاركين أنها غير منصفة.

وأعرب ٤٩٪ من العراقيين عن قناعتهم بالإسهام في بناء العراق عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أولاً وعدم تفضيلهم الإسهام في بناء المجتمع عن طريق الإنخراط بالعمل الحزبي. وأكد ٩٦٪ اهتمامهم بالاستفتاء الذي سيجري في الخامس عشر من تشرين الأول ولم يهتم ٤٪. وكشف الاستطلاع أن ٦٤٪ من العراقيين يعتقدون أن التغطية الإعلامية للدستور ضعيفة جداً ولم تسهم على نحو فعال في توعية المواطن على تجربة فريدة ونادرة في المجتمع العراقي بينما ذكر ٣٦٪ منهم أنها جيدة.

وبين الاستطلاع أن ٦٨٪ من العراقيين أبدوا ارتياحهم برؤية متفائلة لمستقبل العراق والمستقبل الذي يتمنون أن يكون أفضل لكن ليس بصورة مطلقة بل يشوبها بعض القلق والغموض. وفي سؤال واضح صريح جداً يقول: (رتب الأوليات التالية حسب أهميتها بالنسبة إليك؟ هي البطالة، الدستور، الأمن، إعمار العراق) أجاب ٧٢٪ يريدون الأمن أولاً كأهم وأول الأولويات بالنسبة إليهم ولحاجة المجتمع الماسة له في الوقت الحاضر.

ويتضح من خلال هذا الاستطلاع الشعبي تقارب الآراء بالإجابة على الأسئلة المطروحة، مما يدلل على توافق واضح في وجهات النظر حيال ما يجري على أوضاع البلاد. ومن الجدير بالذكر أن المركز قد نظم هذا الاستطلاع عبر مجموعة من الناشطين والباحثين والاختصاصيين.

ثلاث منظمات غير حكومية تنظم مؤتمر مناقشة مسودة الدستور الجديد

بغداد / الدستور الجديد

عقدت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة فريدرش إيبرت ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (مؤتمر مناقشة) حول مسودة الدستور العراقي الجديد في بغداد الثلاثاء المصادف ٢٠٠٥/٩/٤ حاضر فيه الأستاذ حميد مجيد موسى عضو لجنة صياغة الدستور والمحامي الأستاذ هاتف الاعرجي .وحضر المؤتمر ما يقارب (٨٠) شخصاً من كلا الجنسين ممثلين عن عدد من منظمات المجتمع المدني والأحزاب وممثلي مجلس العشائر العراقية ومجلس عشائر وشيوخ مدينة الصدر ورئيس مجلس عشائر ٩ نيسان المركزي وعدد من مراسلي الصحف والفضائيات

وافتتح المؤتمر بكلمة ترحيبية من قبل المنظمة ثم تلتها محاضرة الأستاذ حميد مجيد موسى الذي أغنى الحاضرين بمعلومات حول مسودة الدستور وتمت مناقشة المواضيع التالية :-

بنية الدولة ونظام الحكم ومصادر التشريع في الدستور والحريات العامة وحقوق الانسان في الدستور والفدرالية واللامركزية وقضية كركوك والموارد وتوزيع الثروات .

وقد تخلل الندوة عدد من الأسئلة والمداخلات ساهم بها الحضور وأجاب عليها المحاضرون واستمر المؤتمر خمس ساعات .

من جهة أخرى أقامت منظمة تموز للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة التحالف الدولي من أجل العدالة خمس ورش لتثقيف أفراد المجتمع العراقي بالدستور ومناقشة مسودة الدستور العراقي وتوضيح ابرز القضايا التي وردت في المسودة . شارك في هذه الورش (١٤٠) مشاركاً ومشاركة من مختلف القوميات والطوائف ضمت خمس محافظات وهي (بغداد - صلاح الدين - ديالى - كركوك - الانبار) .